

صعود لليوم الثاني على التوالي

البورصة: السيولة تعود إلى حاجز الـ 48 مليوناً



السيولة تنشط



صباح - صباح

مستوى 6487.13 نقطة فيما انخفض المؤشر الوزني على تراجع قدره 0.66 نقطة ليصل إلى مستوى 430.18 نقطة. وبلغت كمية الأسهم المتداولة عند الإغلاق نحو 697.2 مليون سهم بقيمة بلغت حوالي 48.5 مليون دينار كويتي عبر 9723 صفقة نقدية. وحقق سهم «المستثمرون» أعلى مستوى بين الأسهم الراجحة مرتفعاً بنسبة 13.89 في المئة تلاه سهم «الأنمار» مرتفعاً بنسبة 10 في المئة ثم سهم «العبد» مرتفعاً بنسبة 7.69 في المئة.

وسجل سهم «الاتحاد ع» أكبر تراجع بين الأسهم الخاسرة متراجعاً بنسبة 7.14 في المئة تلاه سهم «اجوان» متراجعاً بنسبة 6.76 في المئة ثم سهم «م الأوراق» بنسبة تراجع بلغت نحو 6.45 في المئة.

بداية العام لدى الحلاق تعاملات الخسيس الماضي مدفوعة بعمليات شراء نشطة على الأسهم الرخيصة والمتوسطة التشغيلية مع تحركات انتقائية على الأسهم القيادية التي يتوقع منها المستثمرون توزيعات نقدية. وقال المراقبون إن سوق الكويت شهد خلال شهر فبراير حالة من التباين على صعيد إغلاق مؤشراته الثلاثة، حيث نجح المؤشر السعري من إنهاء تعاملات الشهر في المنطقة الخضراء، وجاءت جلسة أمس لتعزيز مكاسب السوق.

مؤشر «كويت 15»

وأغلق مؤشر «كويت 15» على تراجع قدره 3.28 نقاط في نهاية تداولات أمس ليبلغ مستوى 1031.63 نقطة. وأغلق المؤشر السعري على ارتفاع قدره 13.05 نقطة ليبلغ

- المؤشر السعري أنهى التداولات مرتفعاً 13 نقطة
- شراء واسع على الشركات الإسلامية
- «الخليجي» يستحوذ على أعلى نسبة بـ 119 مليون سهم
- عمليات بيع على الشركات القيادية والكبيرة
- تغيير مسار السوق في آخر عشر دقائق بسبب «الشراء المكثف»

الماضي مميّزًا، نتيجة عمليات الشراء المكثفة على الأسهم الرخيصة والمتوسطة التشغيلية. وتابع المراقبون أن البورصةواصلت صعودها الذي يداخه منذ

الرخصة التي كانت هي المسيطرة على حركة التداولات. وأفاد المراقبون أن سوق الكويت الذي أداء إيجابياً على مدى الأسابيع الماضية، وجاء أدائه في الأسبوع

السعري إلى تحقيق تقدم ملموس. وكان سوق الكويت عاود الصعود في آخر جلستين الأسبوع الماضي بعد عطلة الأعياد الوطنية وشهد عمليات شراء قوية باتجاه الشركات

الكبيرة. وواصل سوق الكويت رحلة جديدة من الصعود في بداية الأسبوع، وظل المتداولون يركزون على الأسهم الرخيصة ما دفع المؤشر

وشراء، ومن المتوقع أن تحافظ على هذا المستوى. وأكد المراقبون أن جلسة أمس متميزة ونشطة ونشر إلى أن الأوضاع ستكون أفضل. وهذا ما عكسته الرغبة الشرائية الواسعة. وكان سوق الكويت انتعش أول من أمس على وقع تأكيد سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك عن خطة تنويع طموحة تبلغ قيمتها 125 مليار دولار، وبيد رحلة جديدة من الصعود، مواصلًا بذلك حالة التفاؤل بالأوضاع السياسية العامة التي أصبحت أكثر استقراراً من ذي قبل.

وأكد المراقبون أن وضع السوق أكثر من إيجابي، ويميل إلى الصعود التدريجي رغم عمليات التذبذب وجني الأرباح وتراجع المؤشر الوزني ومؤشر كويت 15 بسبب عمليات البيع على عدد من الأسهم

لليوم الثاني على التوالي. ارتفع أمس سوق الكويت 13 نقطة بعد أن تراجع إلى أكثر من 15 نقطة خلال فترة التداول إلا أن عمليات الشراء في الدقائق العشر الأخيرة عكست اتجاهات السوق وأعادته إلى المنطقة الخضراء.

وتركزت التداولات على عدد من المجاميع الاستثمارية التي حققت ارتفاعات جيدة وعلى الشركات الإسلامية والرخيصة، فيما شهدت بعض الشركات عمليات بيع وشراء بصورة غير عادية كما حصل مع «الخليجي» الذي بلغت تداولاته 119 مليون سهم وذلك استحوذ على أعلى نسبة.

ولوحظ أن قيمة التداول ارتفعت إلى 48.5 مليون دينار وهي قيمة قياسية وعبرة عن عمليات بيع

في ظل زخم الشراء على الأسهم الصغيرة

اقتصاديون: المضاربات تسود تداولات البورصة

مستوى القبول المنخفض وإن كانت تحقق نمواً شديداً بالاستقرار يدعم من النتائج المالية للعام 2012 والإداء الجيد للربح الأول خاصة البنوك التي إذا تخلصت مستقبلاً من الخصصات المكتسبة منها ستحقق نمواً متزايداً أما إذا لم تخلص منها فستستمر على حالها.

ووصف مدير عام شركة «ميسنا» للاستشارات الاقتصادية والمالية عدنان الدليمي مسار السوق بالمتنازع خاصة مع تحقيق المؤشر السعري قفزات قياسية وارتفاعات معقولة اعتماداً على الأسهم الصغيرة ما يدل على أن السوق جيد منذ نوفمبر 2012 ويكفي أن تشير إلى ارتفاع المؤشر السعري 9 في المئة منذ بداية 2013 وحتى الآن.

وقال إن «الأسهم القيادية على الأسهم الصغيرة ما ساعد السوق على التوسع صوب الأداء الانتقائي خاصة ونحن على مشارف اختراق مستوى الـ 6500 نقطة وسط سيولة لا يأس بها علاوة على الأوضاع الاقتصادية والتنازع بين السلطات».



فهم الشخص

والاقتصاد في المنطقة والسيولة المتداولة حالياً في البورصة بدعم من الشركات الصغيرة التي تالت من أزمات سابقة وتعوّض جزءاً من خسائرها حالياً. وعزا ارتفاع السيولة في البورصة إلى «انتفاخ» العقار ووصول أسعاره إلى مراحل غير مسبوقة جعلت المستثمرين حذرين في هذا الاستثمار والاتجاه بعض النشء إلى البورصة التي ارتفع معها حجم التداولات. وأوضح أن التداول على الأسهم القيادية لم يكن على



صالح السلي

وتوزيعات الأرباح وتقليص الخسائر. وأكد أن المرحلة الحالية تشهد تفوق المؤشر السعري على الوزني و«كويت 15» وهذا لن يكون في مصلحة السوق مستقبلاً وعليها بتقليل المخاطر المتطرفة في السوق وعودة التداولات على الأسهم الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في آن واحد. ومن جهته قال المحلل المالي علي النمش إن هناك ثلاثة عوامل تحرك مجريات السوق هي النتائج المالية للكثير من الشركات والحراك السياسي



عدنان الديهي

أكثر على قطاعات العقار والخدمات المالية وهما وقود السوق. وأوضح الشخص أن التركيز على الأسهم الصغيرة والمتوسطة كان بسبب الاحتقان الموجود في السيولة المضاربة التي تنتفخ حالياً خاصة بعد تراجع الفرص الاستثمارية في المجالات الأخرى مقارنة مع الأوراق المالية. وأشار إلى وجود عامل ثانٍ ساهم في موجة التفاؤل في السوق وهو تحسن البيانات المالية لكثير من الشركات والتحول إلى الربحية

توجه اللوم إلى المضاربين أو اتجاههم لهذا السلوك الذي فرضه الواقع حيث إن السوق يسير حالياً بدعم واضح من الأسهم الصغيرة والمتوسطة التي تلقى اقبالا لافتاً من كل شرائح المستثمرين». وأكد السلي أن السوق في طريقه إلى استعادة أوضاعه الطبيعية وإن كان لا يزال يحتاج إلى جرعات تنشيطية من الجسبات ذات الصلة تسهل أداء الشركات خاصة الاستثمارية التي تعتبر المحور الأساسي لمجريات البورصة. وقال مدير شركة «عربي» للوساطة المالية ميمم الشخص إن السوق شهد في جلسة اليوم زيادة في جرعة الشراء على الأسهم الصغيرة والمتوسطة والتي أصبحت تأخذ الطابع العام في التداولات الأمر الذي ساعد كثيراً في ارتفاع المؤشر السعري إلى مستويات قياسية على خلاف المؤشرين «كويت 15» والوزني وكانت الأسهم الصغيرة هي حجر الزاوية في تلك المستويات. وأضاف أن القيمة النقدية شهدت ارتفاعات بدعم من الشراء على الأسهم الصغيرة كما أن النمط الشرائي تركّز

«كونا»: أجمع اقتصاديون كويتيون أمس على أن العمليات المضاربة مارلت مستمرة في قيادة دفة تداولات سوق الكويت لأوراق المالية «السيورصة» ووسط زخم الشراء على الأسهم الصغيرة وعدد قليل من الأسهم الكبيرة التشغيلية. وأكد هؤلاء في لقاءات متفرقة مع وكالة الأنباء الكويتية «كونا» أن المناخ العام بين أوساط المتداولين في البورصة يمر بمرحلة تفاؤل ملفقة مشيرين إلى أن السوق ينتظر عمليات جني أرباح متفائلة تؤسس مستويات جديدة للسوق على أسس قتيحة وبحثية وغير مبالغ فيها. وقال نائب رئيس مجلس إدارة شركة الاستشارات المالية الدولية «إيلاف» صالح السلي أن التشخيص الحقيقي لمجريات تداولات البورصة خلال الفترة الحالية هو الغياب الواضح لاعبين الرئيسيين عن السوق نتيجة لبعض المشاكل الفنية الكثيرة التي تواجهها تلك الجامعات ما أفسح المجال للمضاربة التي باتت تسود حركة الشركات المدرجة. وأضاف «لا تستطيع أن

عمومية «مشاعر» تقر توزيع 15 في المئة أرباحاً نقدية

انتعشت أسس الجمعية العمومية العادية لشركة مشاعر القابضة «مشاعر» وأقرت توزيع أرباح نقدية بنسبة 15 في المئة من القيمة الاسمية للسهم 15 فلساً لكل سهم، وذلك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012. وذلك للمساهمين المسجلين بسجلات الشركة بتاريخ انعقاد الجمعية العمومية.

«عقارات الكويت» تفوز بعقد مشروع إدارة وتطوير عقار

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية بأنه ورد إليه كتاب من شركة عقارات الكويت «عقارات ك» تصه كالاتي: بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، والتي قانون رقم 7، لعام 2010 بشأن الإفصاح عن المعلومات الجوهرية، نجعلكم علماً بأن شركة عقارات الكويت قد فازت بعقد مشروع إدارة وتطوير وتشغيل وصيانة عقار سوق الكويت لمدة عشر سنوات.

«الصيرفة»: 814 ألف دينار أرباحاً سنوية

أعلنت الشركة الكويتية البحرينية للصيرفة الدولية «صيرفة» أمس أنها حققت أرباحاً في العام الماضي تقدر بحوالي 814.5 ألف دينار مقابل أرباح بنحو 584.7 ألف دينار في عام 2011. بارتفاع في الأرباح بنسبة 39.3 في المئة تقريباً. وبلغت ربحية سهم شركة الواحد في العام الماضي 17.63 فلساً مقابل ربحية بلغت 12.66 فلساً للسهم الواحد في عام 2011. وأوصى مجلس إدارة الشركة بتوزيع أرباح نقدية عن العام الماضي بنسبة 16.2 في المئة من القيمة الاسمية للسهم 16.2 فلساً للسهم الواحد. وذلك للمساهمين المسجلين بسجلات الشركة بتاريخ انعقاد الجمعية العمومية، علماً بأن هذه التوصيات تخضع لموافقة العمومية والجهات المختصة بذلك.

البنك الوطني أفضل بنك للخدمات المصرفية الخاصة 2013 في الكويت

- خليفة: اختيار «الوطني» لهذه الجائزة متفوقاً على أكبر البنوك العالمية يعكس ثقة العملاء المستمرة به وبجودة خدماته

منطقة الشرق الأوسط وضمن البنوك الأكثر أماناً في العالم. وأكد خليفة أن البنك الوطني يتمتع بعلاقات طويلة ومميزة مع عملائه مكنته على الدوام من الإنجاز بموقع الريادة على المستويين المحلي والإقليمي. ولاسيما في مجال الخدمات المصرفية الخاصة. كما استطاع أن يحافظ على جودة خدماته المصرفية في إطاره سعيه الدائم إلى تطوير المنتجات والأدوات الاستثمارية لتلبية احتياجات عملائه وحرصه على إرساء وتعزيز أوثق العلاقات معهم.

وأوضح خليفة أن امتلاك بنك الكويت الوطني لأوسع شبكة فروع محلية وعالمية، وتواجده في أهم عواصم المال والأعمال حول العالم يضعه في موقع متقدم لتوفير أفضل الحلول المصرفية الخاصة لعملائه وتطوير منتجات متنوعة تغطي أكثر من سوق حول العالم بما يتناسب مع طبيعتهم الاستثمارية وملاءمتهم المالية وبحقق مصلحتهم.

اختارت مجلة «يوروماني» العالمية المتخصصة بنك الكويت الوطني «أفضل بنك للخدمات المصرفية الخاصة» في الكويت للعام 2013. وذلك للعام الخامس على التوالي. في استيائها السنوي لأداء مئات المحللين والخبراء حول أفضل بنوك العالم في هذا المجال. متفوقاً على أبرز البنوك والؤسسات المالية العالمية. وتسلم مدير عام مجموعة الخدمات المصرفية الخاصة في بنك الكويت الوطني مالك خليفة الجائزة في احتفال خاص أقامته «يوروماني» على شرف البنوك الفائزة في العاصمة البريطانية لندن. وقال خليفة أن اختيار بنك الكويت الوطني أفضل بنك للخدمات المصرفية الخاصة في الكويت، متفوقاً على بنوك ومؤسسات مالية عالمية بارزة، يعكس بالدرجة الأولى ثقة العملاء المستمرة بالبنك الوطني وخدماته ومتنجاته المصرفية. كما يكتسب بعداً أكبر مع احتفاظ البنك بأدائه القوي وقدرته على مواجهة التحديات مكرساً موقعه كأكبر البنك الأعلى تصنيفاً في



مالك خليفة متسلماً للجائزة من يوروماني